

Distr.: General
5 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 29 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تستمر مذابح إسرائيل بلا هوادة وتتسبب حرب الإبادة الجماعية التي تشنها في قتل الشعب الفلسطيني بالتجوع والتجفاف، وبالقصف بمختلف الأسلحة، وبالأضرار وسوء التغذية. واليوم هو يوم آخر من أيام الجحيم في قطاع غزة حيث استهدفت إسرائيل، في مجزرة جديدة، عمدا وبشكل منهجي قافلة مساعدات إنسانية وقتلت أكثر من 100 شخص وجرحت أكثر من 750 فلسطينيا جائعا، من الرجال والنساء والأطفال، بينما كانوا يجمعون المعونة الغذائية التي طال انتظارها، مما يشكل جريمة حرب أخرى ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الوقت الذي لا تزال تُعامل فيه كدولة فوق القانون، دون أن تتعرض لأي مساءلة عما ترتكبه ضد الشعب الفلسطيني من جرائم لا نهاية لها.

وترتكب إسرائيل مذبحه بالناس المجوعين، والمحاصرين والمعرضين للقصف، لإجبارهم على الخضوع، بأكثر الطرق فظاعة ووحشية. وقد أفسح المجال لارتكاب "مذبحة الطحين" التي وقعت اليوم نتيجة لشلل مجلس الأمن وحق النقض الذي استخدمه عضو دائم في مجلس الأمن، أعطى في الواقع ضوءا أخضر لإسرائيل لمواصلة حرب الإبادة الجماعية التي تشنها، مع إفلات تام من العقاب.

وقد جُرد شعب بأكمله من كرامته وسبل بقائه، وأصبح يعتمد بصورة كلية على المعونة الإنسانية، التي يتسبب عدم وصولها إليه في كارثة. ويترك الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون ليتضوروا جوعا، ويصابون بالهزال، نتيجة لقرارات إسرائيل المدبرة والشريرة بفرض عزل مطبق على غزة بعد 17 عاما من الحصار ونتيجة لعدوانها العسكري الوحشي.

وفي أعقاب قيام إسرائيل بقصف كل مخبز ومزرعة تقريبا، وتدمير الماشية وجميع وسائل إنتاج الغذاء، وإغلاق جميع نقاط العبور تقريبا مع السماح بعبور المساعدات بالقطارة إلى غزة، اضطر الكثير من



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأسر إلى اللجوء إلى تدابير قصوى من خلال استخدام علف الحيوانات والطيور لصنع خبزهم، مما أدى إلى مشاكل صحية، لا سيما لدى الأطفال الصغار.

وفي خضم تفاقم هذه المجاعة التي تسبب فيها الإنسان، هناك تقارير عن وفاة ستة أطفال في شمال غزة بسبب التجفاف وسوء التغذية في مستشفى كمال عدوان والشفاء، في حين أن ثمة آخرين في حالة حرجة. ويبلغ عدد الضحايا الذين أوقعتهم إسرائيل في غزة حتى الآن أكثر من 30 000 فلسطيني من الأطفال، والنساء، والرجال، والشباب وكبار السن الذين ذبحوا، وكذلك من العمال الطبيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحفيين، وأصيب أكثر من 70 400 شخص بجروح في الهجمات الإسرائيلية على غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يوجد أي مبرر مشروع يمكن أن يقدمه أعضاء مجلس الأمن للتقاعس عن أداء واجباتهم في مواجهة ذبح إسرائيل للأطفال، والنساء والرجال وإحداث كارثة إنسانية لا مثيل لها في هذا القرن. فالأعداء، والذرائع التي لا تهتم إلا للمصالح الذاتية والنداءات الفارغة التي توجّه إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لكي تحترم القانون الدولي ولكنها تسمح لها فعلاً بمواصلة هجماتها الوحشية على المناطق المدنية وتجويع السكان وتمكنها من ذلك، هي قمة النفاق، والتقصير والتواطؤ.

والمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، على الأقل لأسباب إنسانية، هي أقل ما يمكن للمجلس أن يفعله بعد أكثر من أربعة أشهر من السماح لإسرائيل بارتكاب هذه المذبحة، في انتهاك جسيم لكل قاعدة ومعيار ومبدأ من قواعد ومعايير ومبادئ القانون الدولي ولأي حس أخلاقي. ولا يمكن للمجلس أن يواصل التصلب من مسؤوليته عن وقف هذا الهجوم المميت وحماية أرواح المدنيين المعرضة للخطر. ولا يمكنه أن يسمح لإسرائيل بتهديد السلام والأمن الدوليين متى شاءت، وأن يسمح لها بالتصرف كدولة مارقة، محمية من المساءلة عن جرائمها. ونكرر تأكيد أن العمل السريع وحده هو الذي يتيح منع المزيد من التدهور مع ما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة.

وفي هذا السياق، وإذ ندين هذه المجزرة، نطالب مجلس الأمن وجميع الدول بأن تتصرف فوراً للاضطلاع بمسؤولياتها، قبل أن تُعرّض حياة البشر في غزة لمزيد من الدمار وقبل أن يعرّض القانون الدولي للمزيد من الخرق ويحوّل إلى أثر دارس. ونحن ندعو إلى اتخاذ إجراءات لحماية الشعب الفلسطيني من هجوم الإبادة الجماعية الذي تشنه إسرائيل ومن محاولات التي لا تنتهي لتطهيره عرقياً واستعمار أرضه.

ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر في التهرب من المحاسبة على جرائمها، ولا يمكن أن يستمر السماح لها بالتصرف كدولة فوق جميع الأعراف والقواعد، تدوس القانون وتقوضه للجميع، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على النظام العالمي. وقد آن الأوان منذ زمن طويل لإعلان وقف لإطلاق النار، وإنقاذ أرواح المدنيين وتيسير تنفيذ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية وضمائه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بكل جدية وسرعة لجعل ذلك ممكناً، لمصلحة الشعب الفلسطيني، والشعب الإسرائيلي والسلام والأمن الإقليميين والدوليين، اللذين يتعرضان لتهديد خطير من جراء عدوان إسرائيل الإجرامي وما يترتب عليه من توترات وأعمال عنف في جميع أنحاء المنطقة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 828 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 شباط/فبراير 2024

(A/ES-10/984-S/2024/162) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم
